

**الاتفاقية الشاملة للصدّاقة الراسخة
والتعاون الثنائي بين حكومة سلطنة عمان
وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية**

إن حكومة سلطنة عمان (عمان) وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة) ، إدراكا منهما بالعلاقات التاريخية بينهما ، ورغبتهما في تطوير الروابط العميقة والتاريخية للصدّاقة المتبادلة والرؤية المشتركة ، وتأكيدا على التزامهما الدائم بالصدّاقة والعلاقات الثنائية من خلال التعاون الشامل ، وإقرارا منهما بالاهتمام المشترك لدعم السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال التمسك بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان العالمية ، وإذ يشيران إلى التزامهما بالأمن المتبادل بموجب اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في ٢١ فبراير ٢٠١٩م ، وإذ يلتزمان بتطوير التعاون بينهما وتعزيزه في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك ، قررت الدولتان بشكل مشترك ما يلي :

الجزء الأول

الغرض

سيتم تعريف هذه الاتفاقية ، والتي تأتي في أعقاب الإعلان المشترك الصادر عنهما في الأول من مارس ٢٠١٩م ، بالاتفاقية الشاملة للصدّاقة الراسخة والتعاون الثنائي . وتقرر ، كأساس لهذا التعاون ، بالالتزام المتبادل الدائم بين الدولتين والذي تم تحقيقه بين البلدين على مدى قرون . وتحثي بما تم إنجازه بينهما وتهدف إلى تعزيز الصداقة والتفاهم والتعاون بين الأجيال المقبلة في جميع القطاعات . ويتم تحقيق ذلك وفقا للقوانين واللوائح والأعراف ذات الصلة في البلدين بناء على مبدأ المنفعة والرخاء المتبادلين .

الجزء الثاني

مجالات التعاون

يتعاون البلدان في المجالات التالية :

العلاقات الثنائية والدولية :

يوصل البلدان ضمان الحوار على جميع المستويات الحكومية المناسبة لتحديد مجالات التعاون الوثيق والتفاهم المتبادل لتعزيز العلاقات الثنائية العريقة في جميع المجالات .

ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

- توسيع الحوارات الاستراتيجية الثنائية المشتركة القائمة بين مختلف الجهات وتعميقها ، لتشمل تبادل الزيارات المنتظمة بين الوزراء وكبار المسؤولين ، والتي قد تتضمن جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة في كلا البلدين ، والتي ستناقش القضايا الإقليمية والدولية الرئيسة والموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، وتتضمن أن يعمل البلدان معا من أجل دعم قواعد النظام الدولي والالتزام به .

- تعميق الروابط المؤسسية بين الإدارات الحكومية المعنية من خلال تحديد مجالات التعاون الوثيق ، والنظر في تبادل الزيارات بين المسؤولين والخبراء غير الحكوميين ، وتبادل التدريب ذي الصلة ومواصلة العمل نحو إجراء ترتيبات متبادلة لمجالاتها مثل القواعد المنظمة لها والتدابير الخاصة بمسؤولي البلدين في الخارج .

- العمل معا من خلال مؤسسات الأمم المتحدة لتحسين أدائها ، لا سيما دعم التنفيذ السريع والفعال لأجندة تطوير الأمم المتحدة بهدف تحقيق السلام والأمن العالميين والحفاظ عليهما .

الدفاع :

يعمل البلدان من أجل تعزيز العلاقات القائمة والتاريخية في مجال الدفاع من خلال التعاون الأوسع والأعمق لتقديم الدعم المتبادل بما يتوافق مع اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٩ م .

ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

- دعم التنفيذ الكامل للخبرات العسكرية والمدنية المكتسبة من تمارين الشموخ ٢ والسيف السريع ٣ في عام ٢٠١٨ م . وما قد يعقبها من تمارين وبرامج مشتركة .
- سعي البلدين لتحقيق التجانس بين هذه الاتفاقية واتفاقية الدفاع المشترك والذي يتطلب تنفيذه تعاون مختلف الجهات الحكومية .

الأمن :

مع مراعاة متطلبات التزاماتهما القانونية الداخلية والدولية ، يواصل البلدان تبادل المعلومات ، لدعم السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين والقضاء على التهديدات الأمنية. ويتبادل البلدان الخبرات لتعزيز قوة وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ويعملان معا من أجل تطوير المؤسسات والأطر الأمنية وفقا لأفضل الممارسات والأعراف الدولية .

ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

- تقديم المساعدة وتبادل الخبرات في المجال الشرطي بغية التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة الخطيرة ، بما في ذلك المخدرات ، والاتجار بالبشر ، وكذلك دعم الممارسات القضائية والقانونية للدعاء العام والقضاء والوزارات المعنية لضمان صون واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان .
- توسيع التعاون بين الجهات الأمنية في البلدين في مجال تحديد المخاطر والتخفيف من آثارها .
- تبادل أفضل الممارسات وتقديم الدعم في التخطيط للطوارئ المدنية دعما لنهج الحكومة الشاملة .
- مواصلة الدعم لتطوير الاتصالات الاستراتيجية لدى مختلف الجهات الحكومية .
- تعميق التعاون في مجال الأمن السيبراني وتبادل الخبرات في مجال تطوير إدارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الآمنة والمرنة .

- مع مراعاة الالتزامات القانونية المحلية والدولية ، سيسعى البلدان لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون الفني في مجالات الفضاء والطيران (بما في ذلك الطائرات بدون طيار) والأمن البحري وأمن الحدود .

- تعزيز القدرات من أجل التصدي للتهديدات العابرة للحدود التي تؤثر على الأمن الوطني لكلا البلدين ، بما في ذلك من خلال إنفاذ القانون والتنسيق في مكافحة الإرهاب .

- مواصلة تبادل المعلومات وفقا للالتزامات القانونية لدعم السلام والاستقرار الدوليين والقضاء على التهديدات الأمنية ، وتبادل الخبرات لتعزيز القدرات وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

النمو الاقتصادي والازدهار :

استمرار البلدين في دعم نمو اقتصاد مستدام وديناميكي من خلال تطوير شراكة اقتصادية قوية من أجل المنفعة المتبادلة من خلال الاستثمار والتجارة البينية ، ودعم الرؤية الاقتصادية طويلة الأمد لكلا الطرفين لخلق بيئة اقتصادية مفتوحة وتنافسية وقوى عاملة ماهرة ومتنوعة لتسهيل نمو بيئة جيدة للتجارة والاستثمار بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما يعمل البلدان معا لتشجيع الوصول إلى الأسواق (بين البلدين وعلى المستوى الداخلي) والتعاون في الخدمات المصرفية والمالية والترتيبات التجارية بين القطاعين العام والخاص .

ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

- تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن إنشاء هياكل ومؤسسات اقتصادية فعالة ومرنة ، ووضع خطة توظيف لإشراك الخبراء في المؤسسات ذات الصلة لدعم وتطوير التنمية الاقتصادية المستدامة .

- إقامة تعاون بين الخبراء والمؤسسات في قضايا مثل الحوكمة الفعالة ، والعملية التشريعية ، وحل النزاعات ، وقانون المنافسة ، إدارة الديون ، إدارة الميزانية والمالية العامة والتطوير والتحسين لدعم القطاع الخاص .

- العمل مع المؤسسات المالية الدولية عند الاقتضاء .
- العمل مع الشركاء في القطاع الخاص ، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لتشجيع ريادة الأعمال وتحديد الفرص التجارية في كلا البلدين بغية تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار ، وزيادة فرص العمل .
- العمل بنشاط على تشجيع التعاون في برنامج الشراكة من أجل التنمية "الأوفست" مع الشركات البريطانية الرئيسية بغية تطوير الاستثمارات المستدامة في الصناعات ورأس المال البشري وبما يعكس الرؤى الاستراتيجية لكلا البلدين .
- تحديد القطاعات الرئيسية للتعاون التقني الثنائي من أجل البناء على ركائز رؤية عمان ٢٠٤٠ ، بما في ذلك قطاعات الثروة السمكية والصناعات التحويلية والتعدين والسياحة .
- العمل سويا من أجل الاستفادة بفعالية أكبر من تجارب وخبرات جمعيات رجال الأعمال في عمان والمملكة المتحدة في تحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠ .
- تطوير المزيد من الشراكات في مجال الطاقة ، بما في ذلك قطاع النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة .
- تطوير المزيد من التعاون في مجال الصحة ، بما في ذلك إنشاء مستشفيات وخدمات متخصصة وتقديم المشورة بشأن تطوير خدمات أكثر كفاءة وفعالية .
- زيادة فرص الوصول إلى المؤسسات التعليمية ، وتحديد برامج التدريب المناسبة ودعم تطوير التعليم وتحديث المناهج الدراسية لبناء قوة عاملة فاعلة ومتنوعة وماهرة .
- الترويج للجامعات وبرامج التعليم العالي البريطانية والنظر في نماذج الاعتراف بالمؤهلات القابلة للتحويل .
- تطوير المزيد من التعاون في مجال البحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا من أجل تشجيع نقل المعرفة .
- العمل سويا بشأن وضع قواعد لتحسين الأطر التنظيمية ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، أفضل الممارسات للوصول إلى الأسواق ، وسياسات التوظيف وحل النزاعات بهدف تشجيع التجارة وحركة العمالة الماهرة في الاتجاهين وكذلك في نطاق الاقتصادات الداخلية للبلدين .

- دعم ومساعدة تطوير عمان كمركز لوجستي إقليمي وذلك من خلال تحسين البنية الأساسية بما في ذلك النقل الحضري ، وتحديد فرص الترتيبات التجارية بين القطاعين العام والخاص .

- تبادل التجارب والخبرات بشأن تطوير الجهاز الإداري بالقطاع العام .

الثقافة والتبادل بين الأفراد :

يعمل البلدان سويا من أجل دعم التفاهم الثنائي بين شعبيهما مع التركيز على الأجيال القادمة .

ويتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

- الترويج لعمان والمملكة المتحدة كوجهات مفضلة للأعمال والاستثمار والابتكار والتعلم والتعليم ، ودعم التعاون بين الجامعات وتعزيز شبكات الخريجين .

- العمل سويا لتعزيز تنمية الجمعيات المهنية والرياضة والسياحة والفنون والموسيقى ودعم التعاون الثقافي من خلال تبادل الزيارات بين الشباب .

- تشجيع ودعم عمل الجمعية العمانية البريطانية (التي تحظى بالرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه -) ، بما في ذلك مجموعة الجيل الجديد ، بالإضافة إلى المجلس الثقافي البريطاني في عمان ، وجمعية الصداقة العمانية البريطانية ، وجمعية المحامين العمانية البريطانية .

- تشجيع عمل مؤسسة أتورد باوند عمان من خلال دعم برامج التواصل الثقافي التي تقدمها للشباب في كل أنحاء العالم .

- تطوير التعاون بين المؤسسات الإعلامية والصحفيين .

- تطوير المناقشات المنتظمة بين مختلف هيئات الدولة على كافة المستويات ، بما في ذلك مشاريع الشباب والإدارة المحلية والمؤسسات البرلمانية .

- العمل معا لتعزيز رفاهية مواطني البلدين عند سفرهم بين عمان والمملكة المتحدة ، بما في ذلك تعميق التعاون في تقديم الخدمات القنصلية ، وتيسير الوصول إلى الخدمات القنصلية ، وتسهيل إصدار التأشيرات .

الجزء الثالث

تنفيذ الاتفاقية وبنودها

يتم تنفيذ هذه الاتفاقية عبر مجموعة العمل المشتركة التي يرأسها على المستوى الوزاري كل من وزارة الخارجية العمانية ووزارة الخارجية والكونغرس البريطاني . ويجوز تشكيل لجان فرعية لهذا الغرض عند الحاجة ووضع آليات تنفيذ واضحة .
تنفيذ هذه الاتفاقية لن يؤثر على أي اتفاقيات أخرى قائمة لأي من الدولتين .
تحتزم كل من عمان والمملكة المتحدة قوانين ولوائح وعادات وتقاليدهما البعض .

الجزء الرابع

تسوية الالتباس في الفهم

تتم تسوية أي التباس في الفهم ينشأ بين البلدين عن تفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها بالطرق الودية من خلال المشاورات الثنائية ولن تتم إحالته إلى أي تحكيم وطني أو دولي أو أي طرف ثالث .

الجزء الخامس

مدة الاتفاقية وتعديدها

ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الفوري بموجب التوقيع عليها . وستتم مراجعتها كل عشرة أعوام ، وتتجدد تلقائياً إلا في حال طلب أحد الطرفين إنهاءها كتابياً .
يمكن تعديل هذه الاتفاقية بموافقة كتابية متبادلة بين البلدين .
تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٩م من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية .

عن

حكومة المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

جيرمي هانت

وزير الخارجية

عن

حكومة سلطنة عمان

يوسف بن علوي بن عبدالله

الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية